

إجراءات حظر إبلاغ أو تنبيه العميل أو أي شخص آخر ذو علاقة بشبهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

بيانات الوثيقة

رقم الوثيقة : AML-PRO-004

الإصدار : 1.0

تاريخ الإصدار : 01/06/2025م

المراجعة : سنوية



تلتزم الجمعية بعدم إبلاغ أو تنبيه العميل أو أي شخص آخر ذو علاقة بوجود شبهة غسل أموال أو تمويل إرهاب، وذلك لحماية سير التحقيق وضمان فاعلية الإجراءات المتخذة.

التعريف



حظر الإبلاغ هو منع جميع العاملين في الجمعية من إبلاغ أو تنبيه العميل أو أي شخص آخر بان الجمعية قد اشتبهت في قيامه بعملية غسل أموال أو تمويل إرهاب أو أن معلومات أو بيانات قد تم جمعها أو تم تقديم تقرير بشأنها للجهات المختصة.

نطاق التطبيق



تطبق هذه الإجراءات على جميع العاملين في الجمعية (مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، الموظفين، المتطوعين، المستشارين، المندوبين، ومقدمي الخدمات) وكل من يطلع على معلومات تتعلق بشبهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحكم عمله.

إجراءات حظر إبلاغ أو تنبيه العميل أو أي شخص آخر ذو علاقة

07



التوثيق والمتابعة

توثق جميع الإجراءات المتخذة وتحفظ في سجل خاص، ويتم متابعة الالتزام بها بصورة دورية.

06



المساءلة

يعد الإبلاغ أو التنبيه إخلالاً جسيماً يعرض مرتكبه للمساءلة النظامية والعقوبات المعتمدة في الجمعية والأنظمة النافذة.

05



اتباع تعليمات الجهات المختصة

بتم الالتزام الكامل بأي طلب أو توجيه يصدر من الجهات المختصة بعدم إبلاغ العميل أو غيره.

04



الحد من تداول المعلومات

يقتصر الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالشبهة على من لهم صلاحية الاطلاع فقط بحسب الحاجة.

03



عدم إتلاف المستندات

يحظر إتلاف أو إخفاء أو تعديل أي مستندات أو بيانات تتعلق بالشبهة أو محاولة التأثير على التحقيق أو سره.

02



حظر الإبلاغ والتنبيه

يحظر إبلاغ أو تنبيه العميل أو أي شخص آخر ذو علاقة بوجود الشبهة أو أن معلومات عنه قد تم جمعها أو تحليلها أو أن تقريراً قد رفع بشأنه.

01



السرية التامة

يجب الحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بشبهة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وعدم الإفصاح عنها لأي شخص.

يستمر حظر الإبلاغ أو التنبيه حتى يصدر إشعار كتابي من الجهة المختصة بإمكانية ذلك.



مسؤوليات



الالتزام التام بسرية المعلومات وعدم الإفصاح عنها.

التأكد من أن جميع العاملين لديهم فهم واضح لحظر الإبلاغ.

الالتزام بما يصدر من تعليمات من الجهات المختصة.

الإبلاغ الفوري عن أي محاولة من قبل أي شخص لطلب معلومات حول الشبهة.

توفير التدريب والتوعية المستمرة للعاملين حول خطورة الإبلاغ عن الشبهات.

الاحتفاظ بجميع السجلات والمستندات وفق متطلبات حفظ السجلات.



استثناءات الحظر (عند الحاجة النظامية)



يجوز الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالشبهة فقط في الحالات التالية وبموافقة الجهة المختصة:

عند صدور إذن كتابي من الجهة المختصة.

عند الطلب من الجهات القضائية أو الرقابية المختصة بموجب نظام.

عند وجود التزام نظامي بالإفصاح وفق المتطلبات النظامية.

تذكير هام

حماية سرية المعلومات وعدم الإبلاغ عنها يسهم في حماية المجتمع والجمعية وتعزيز فاعلية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



اعتماد الوثيقة



تم اعتماد هذه الإجراءات من قبل مجلس إدارة جمعية التنمية الأهلية بالذبيبة بقرار رقم () وتاريخ 2025.../.../...م،
وتعتبر هذه الإجراءات جزءاً من نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمد في الجمعية.

مسؤول الالتزام

المدير التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

